



26 فبراير 2015
كتب: بقلم: أحمد القاعد

فيديو يشع تداوله قطاع من مستخدمي التواصل الاجتماعي في مصر لعدد من الأشخاص يعذبون كلبًا ثم يذبحونه، بمنطقة الهرم بالجيزة، كفيلاً بالكشف عن حالة من التردّي والانحطاط الإنساني انتشرت مع موجة 30 يونيو التي جاءت بانقلاب على القيم الإنسانية ككل وليس انقلاباً عسكرياً على سلطة منتخبة فقط.

الفيديو البشع الذي عرفت قصته فيما بعد، أن مشاجرة حدثت بين صاحب الكلب وعدد من الأشخاص، تدخل الكلب فيها لمناصرة صاحبه وفاء له، كان الأبلشع فيها أن اتفاقاً للصلح جرى بين طرفي النزاع، انتهى إلى تقديم الكلب قرباناً للطرف الآخر من صاحبه لخصومه، ويذبح بهذه الطريقة المأساوية دون رحمة أو رأفة.

قسوة المشاهد ومأساوية الحدث، وخيانة صاحب الكلب، استدعت إلى الذهن على الفور جرائم وحشية وقعت بحق بشر ينتمون لنفس العرق والوطن والدين، حرقت جثثهم وألقيت في أكوام القمامة من قبل سلطة همجية، لكنها لم تترك الفزع والتعاطف الذي ناله المشهد الرهيب لذبح الكلب.

فالأضحايا المصريون، وهم شهداء الحرية لوطن طامح ويقوة لعزل تلك الفئة البعيدة كلياً عن أي معايير وقيم إنسانية، كانوا جيراناً وأقارباً وأصدقاءً لأناس رقصوا على جثثهم وفرحوا لموتهم، بتوجيهات من دعاية نازية سوداء، لا تقل ارهاباً عما فعله النظام العسكري بمعارضيه.

واقعة الكلب، صاحبها مقتل اثنين من المعتقلين السياسيين تعذيباً في أقسام الشرطة التابعة للنظام، أحدهما محام، تجاهلته نقابته، والقائمين عليها، الذين صدعوا الرؤوس يوماً ما بقضايا وهمية، وطالما رددوا شعارات من قبيل "كرامة المحامي"، لكن معارضي السلطة أي كانت مهتهم، فانهم لا يواكي لهم.

التعذيب الوحشي المستمر منذ 30 يونيو، وخرست أمامه كل الألسنة التي تاجرت بكافة القضايا، بدءاً من سد النهضة، واحتكار الدين، وحرية الاعلام، وحقوق المرأة وحتى حمادة المسحول، لا يجد الآن من يوقفه أو يتصدى له، في بلد صار دستورها العيب، وقانونها هو قانون الغابة.

وليس أسوأ من جرائم النظام ونخبته إلا إحالة الطفل محمد مجدي وهو لم يكمل بعد عامه الثامن إلى محاكمة عسكرية بتهمة تفجير محاولات كهرباء، هذا الخبر الذي قد يعتبره البعض نكتة ثقيلة الظل، أو ادعاء من معارض للسلطة على خصومه، وقع بالفعل ليكشف أمام التاريخ أن مرحلة الانحطاط والتردي أخذت في الاتساع بصورة لن يتمكن أحد من رتقها في مستقبل قريب، ولن تندمل جروحها في زمن يأمل قدومه.

واقعة الطفل المحال إلى محاكمة عسكرية وصوره التي يتم نشرها وهو يمسك بيده لعبة على هيئة دب، أعادت إلى الأذهان أولئك الذين اتهموا جماعة الإخوان المسلمين بالعدوان على الأطفال والمتاجرة بهم إبان اعتصام رابعة العدوية، عندما حملوا أكفاناً للفت نظر العالم المتعامي قصداً عن عدة مذابح متكررة وقعت ضد ذوبهم والمنتهمين اليهم.

الواقعة المذكورة أثارت جوقة النظام وسدنته، للتنديد بها على اعتبار أنها ضد حقوق الطفل، وضد الأعراف والقوانين المحلية والدولية. هذه الجوقة نفسها، التي تحركت بأمر من أجهزة السلطة وقتها، هي نفسها التي تعامت عن مهزلة تاريخة، بدأت عندما سمح رجل أمن لضميره أن يلقي القبض على طفل لم يبلغ الثامنة، مروراً بقبول رجل قضاء أن يجري معه تحقيقاً من الأساس، وحتى إحالته لمحاكمة عسكرية.

وما بين واقعة الكلب المروعة وإحالة طفل الي القضاء العسكري، وبينهما آلاف الحالات من الانتهاكات والجرائم الوحشية ضد الانسانية، يثور التساؤل عن مستقبل الضمير المصري تحت حكم 30 يونيو العسكري؟! اذ تحت "بيادة" هذا الحكم ظهر على السطح لأول مرة فى التاريخ الحديث أن مصرياً يقبل أن تمارس السلطة كل هذه الوحشية بحق جار له أو صديق وربما قريب، وبطل هو فى صمته ان لم يكن يوجه الشكر لسلطة ارهايبية تنتهك كل القوانين والأعراف.

والواقع يقول إن جرائم النظام العسكري وانتهاكاته المتتالية وتأثير وسائل الدعاية التابعة له على المصريين، لن يزول أثرها قريباً بعد سقوط النظام، فعملية تقسيم الشعب، ونزع الضمير عن قطاع لدفعه لقبول القتل والتعذيب الوحشي، فى مقابلة قطاع آخر مصمم على التمسك بضميره، سيكون أثرها كبير، والتعامل معها لن يكون سهلاً.

www.ikhwanonline.com/224298